وقت قصير، الى شيء ما آخر. شيء ما «يسبّب لنا الحنين الى أيام الحجارة. ولا يرسم هذا التوقّع القاسي انهزاميو اليسار، ولا المرتبكون في اليمين، وانما كل رؤساء جهاز الامن تقريباً. وما يتوقع هو الانتقال الى استخدام السلاح الناري، [و] تمأسس نوى المطلوبين في أطر نشاط [فدائي] معادٍ، وتنظيم عمليات ينفّذها المتطرفون الدينيون، وأصحاب المبادرات الذاتية، والمرتبكون والمليئون بالحقد على شاكلة حادث الباص على الخط ٤٠٥» (**معاريف**، ١٩٨٩/١٢/٨).

وفي الاساس، يخشى الاسرائيليون من المجموعات التي يطلقون عليها تسمية «النواة الصلبة» للانتفاضة، التي تواصل «اذكاء نار الانتفاضة مع مطلع كل صباح. انها [في الحقيقة] ليست نواة، بل آلاف الرجال الذين لا يعرفون الخوف، ولا يقف دونهم حاجز»، حسب قول مسؤول كبير في جهاز الامن الاسرائيلي. وقدّرهم مسؤول آخر بعشرات الآلاف. وهذه النواة الصلبة التي «لا تعرف الخوف والارهاق، هي التي بدأت بالانتقال بالانتفاضة من اسلوب استخدام الحجارة، الى اسلوب التصفيات الداخلية. وهي، أيضاً، التي يحتمل ان تحمل السلاح» (**المصدر نفسه**).

الانعكاسات الاقتصادية

قد يكون من المتعذّر عرض تقويمات دقيقة للعبء الاقتصادي الذي تلحقه الانتفاضة بالاقتصاد الاسرائيلي، وذلك بسبب صعوبة تقويم الاضرار غير المباشرة التي تقع في فروع الاقتصاد كافة. وتتباين، في هذا المجال، آراء الاسرائيليين حول تقويم حجم التكلفة الاقتصادية للانتفاضة، على الرغم من وجود اتفاق، شبه تامّ، على تحمّل الاقتصاد الاسرائيلي اعباء غير قليلة، نتيجة استمراز الانتفاضة لمدة عامين كاملين.

الوزير جاد يعقوبي (معراخ) كان قدّر تكاليف الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي بحوالى ١,٥ مليار شيكل سنوياً (**معاريف**، ١٩٨٩/١٢/٨). منها حوالى ستمئة مليون تكلفة مباشرة لميزانية الدولة (أمن، وشرطة)، والباقي نتيجة انخفاض معدّل الانتاجية في الفروع الاقتصادية الأخرى (زراعة، وصناعة، وسياحة، وبناء). ونتج الانخفاض الأساسي من عدم الاستقرار والثبات في عدد العمّال القادمين للعمل في اسرائيل، من المناطق المحتلة، ومن تعبئة الاحتياط، والحاق الضرر بالصادرات والسياحة. وتأكل الانتفاضة نصف معدّل النمو السنوي (٤,٥ بالمئة). وذكر الوزير يعقوبي ان اسرائيل بحاجة الى «مخرج سياسي، من جهة، والى اصلاح اقتصادي ـ اجتماعي، من الجهة الاخرى. فالسبيل الى ايقاف الانتفاضة، نهائياً، هو السبيل السياسي. وذلك عبر اتفاق، بين اسرائيل والفلسطينيين» (**المصدر نفسه**).

الى هذا، ادّعى بعضهم بأن خسارة اثنين بالمئة من الناتج القومي الاجمالي هو عنصر هامشي في التطور الاقتصادي. لكن، نظراً الى ان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني من حالة ركود، وغالبية القطاعات الاقتصادية في تراجع، فان لتلك الارقام معاني خاصة. وحسب البروفيسور افرايم كلايمن، فان «الاضرار غير المباشرة، مثل هبوط عدد السياح منذ بداية الانتفاضة، وغياب الاستثمار الاجنبي، وتقليص حجم الاستثمارات الاسرائيلية، وبالتالي نقل رأس المال الى الاستثمار في النشاطات المضمونة، سوف تسبّب، مع مرو الوقت، اضراراً كبيرة، أكبر من التأثير المباشر في العامين الماضيين» (افرايم دويدي، **دافار**، ١٩٨٩/١٢/٨).

لقد شكّلت المناطق المحتلة سوقاً هامّاً بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي. فالصادرات الاسرائيلية، العام الماضي، وصلت ٩,٤ مليارات دولار، منها ٩٦٠ مليون دولار من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وأشار البروفيسور كلايمن، انه باستثناء الضرر في بعض فروع الصناعات، خاصة في فرع البناء، وفقدان عمّال المناطق المحتلة، فان تأثيرات «المقاطعة الفلسطينية للصناعة الاسرائيلية هامشي جداً» (**المصدر نفسه**).

ومقابل ذلك، أشار البروفيسور جدعون بيشلزون، من جامعة تل ـ أبيب، الى ان اغلاق، او تقليص، أسواق المناطق المحتلة في وجه المنتجات الاسرائيلية يضيف الى البطالة نحو ١,٥ ـ ٢ بالمئة من قوة العمل في اسرائيل. ولو لم تكن الانتفاضة، لبلغت البطالة هذا العام سبعة بالمئة، لكن باضافة العاطلين عن العمل بسبب الانتفاضة «وصلنا الى نسبة تسعة بالمئة. واقتصاد اسرائيل مع بطالة